Enhancing the volume of bank deposits using financial soundness indicators\ applied research in a sample of banks listed on the Iraqi Stock Exchange from (2015-2022)

Mokhallad hamed ali sabhan
University of Baghdad -Higher Institute of Accounting and Financial Studies
mokhallad.hamed1202m@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Prof. Dr. Fayhaa Abdulla Yaqoob
University of Baghdad -Higher Institute of Accounting and Financial Studies
fayhaa@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Received:12/2/2024 Accepted: 7/3/2024 Published:30/6/2024

Abstract:

The research population represents the banks listed in the Iraq Stock Exchange, while the research sample is represented by (5) banks chosen from among (25) banks listed in the Iraq Stock Exchange, represented by (Assyria International Bank, Bank of Baghdad, Gulf Commercial Bank, Bank Commercial Region, Trans-Iraq Investment Bank) that matches the research requirements for the period (2015_2022) using annual data. A set of financial ratios was used to measure each financial soundness indicator, and statistical methods represented by measures of central tendency were used, as the (arithmetic mean) was used to know the rank of each bank during the analysis, the highest value, the lowest value, and the rank of each bank among the banks investigated. The research concluded that there is The effect of financial soundness indicators in enhancing the volume of bank deposits, and this effect varies from one bank to another during the research period. On the other hand, the study recommended the need for banks to evaluate financial soundness indicators and develop them continuously to keep pace with the changes occurring in the economic environment to enhance the volume of deposits, which will reflect positively on the financial soundness of the banking sector and the economy

Keywords: bank deposits , financial soundness indicators.

تعزيز حجم الودائع المصرفية باستخدام مؤشرات السلامة المالية / بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2015-2022

مخلد حامد علي سبهان
جامعة بغداد/المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

أ.د فيحاء عبد الله يعقوب
جامعة بغداد/المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

المستخلص:

يهدف البحث الى تشخيص مستوى تعزيز حجم الودائع المصرفية للمصارف المطبقة لمؤشرات السلامة المالية اذ يمثل المتغير المستقل مؤشرات السلامة المالية والمتغير التابع تعزيز حجم الودائع اذ ان لهذه المؤشرات أثر واضح على نمو حجم الودائع بشكل عام وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص ونظرا لأهمية هذه الودائع فمن الضروري تقييم مستوى نموها بشكل مستمر وكيفية تنظيم ادارتها ولبيان هذه المؤشرات وتأثيرها في تعزيز حجم الودائع في المصارف العراقية الخاصة تم استخدام المؤشرات الخمسة المتمثلة بـ مؤشرات CAMEL (كفاية رأس المال, جودة الموجودات, كفاءة الادارة, الربحية, السيولة)، يمثل مجتمع البحث المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية, اما عينة البحث فتتمثل ب(5) مصارف تم اختيارها من بين (25) مصرفا مدرجا في سوق العراق للأوراق المالية المتمثلة ب(مصرف اشور الدولي، مصرف بغداد، مصرف الخليج التجاري، مصرف الاقليم التجاري، مصرف عبر العراق للاستثمار) التي توافق مع متطلبات البحث وللمدة (2015_2022) باستعمال البيانات السنوية. وتم استعمال مجموعة من النسب المالية لقياس كل مؤشر من مؤشرات السلامة المالية وتم استخدام الاساليب الاحصائية المتمثلة بمقاييس النزعة المركزية اذ تم استخدام (الوسط الحسابي) لمعرفة مرتبة كل مصرف خلال التحليل واعلى قيمة

وادنى قيمة ورتبة كل مصرف بين المصارف المبحوثة، توصل البحث الى وجود تأثير لمؤشرات السلامة المالية في تعزيز حجم الودائع المصرفية ويتباين هذا التأثير من مصرف لآخر خلال مدة البحث. ومن جهة اخرى اوصت الدراسة الى ضرورة قيام المصارف بتقييم مؤشرات السلامة المالية وتطويرها بشكل مستمر لتواكب التغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية لتعزيز حجم الودائع مما ينعكس ايجابيا على السلامة المالية للقطاع المصرفي والاقتصاد

الكلمات المفتاحية: الودائع المصرفية ، مؤشرات السلامة المالية.

المقدمة :

تحتل السلامة المالية للمصارف دورا مهما في حماية القطاع المصرفي بشكل خاص ما ينعكس اثر ذلك في القطاع المالي ويعد المصرف المركز الرئيسي لإدارة المال وتنظيم حركته بين الفائض والعجز ان وصفه بمنظمة مالية لا يعني حصر ادائه بالصناعة المصرفية فقط كرعاية وتوجيه وديمومة عالم الاستثمار، بل يتعدى مكانات ابعد من ذلك في تحريك المال عبر القروض والعوائد وايضا الفوائد ولتنظيم الحركة المالية في السوق عبر سياسات اقتصادية لها انعكاسات تؤثر على المنظومة التنموية للاقتصاد ككل، ان مؤشرات السلامة المالية للمصرف ما هي الا بيان لصورة تفصيلية عن موقف المصرف من خلال كفاية راس المال وجودة الموجودات وكفاءة الادارة والسيولة والربحية، بواسطة تحليل كل اداة على حدة، ان وجود نظام مالي سليم وقادر على تجميع المدخرات واستثمارها عن طريق الإقراض من متطلبات نمو وبقاء الدول ويمكننا عد المصارف بانها أوعية تودع فيها الأموال على شكل ودائع فيعاد اقراضها من جديد حسب شروط محددة لذوي الحاجة إليها و من المسلم به أن الودائع تعد مصدرا رئيسا للأموال وتزيد من قدرة المصرف وتعزز مكانته من خلال منح الائتمان والذي من شأنه ان يعزز الاستثمار والادخار وبالتالي زيادة النشاط المصرفي واضحى من غير الممكن الاستغناء عن خدمات المصارف كما أن هذه المصارف لاستمرارها يستلزم وجوب تدفق الاموال والتي تكون من ابرز اشكالها الودائع والتي هي عبارة عن دين مستحق لأصحابها في ذمة المصرف، وأن هذه الديون عبارة عن نقود يمكن أن تستخدم لإبراء الذمم، أذ أن اساس الوديعة المصرفية هو اتفاق بين المصرف وبين المودع، اذ يقوم الزبون أو المودع بناء على هذا الاتفاق بإيداع مبلغ معين من النقود لدى المصرف ويلتزم ذلك المصرف برد هذا المبلغ عند طلب العميل من المصرف أو يتم ايداعه لأجل معين ويترتب على الوديعة المصرفية فوائد يتم حسابها وفق الية معينة، وتكون في جانب المطلوبات في قائمة المركز المالي للمصرف وهي مصدر من مصادر التمويل المهمة وعليه اجاب البحث على التساؤل الرئيسي الذي تركز المصارف على تعزيز حجم الودائع المصرفية من خلال اعتماد مؤشرات السلامة المالية في ذلك، وان أهمية هذا البحث تكمن في تسليط الضوء على تأثير مؤشرات السلامة المالية كونها أداة فاعلة لتعزيز حجم الودائع المصرفية.

المحور الاول : منهجية البحث ودراسات سابقة .

أولاً :منهجية البحث وهي تتألف من :

1- **مشكلة البحث :-** تبرز مشكلة الدراسة من الحاجة إلى وجود مؤشرات السلامة التي تعطي تصوراً دقيقاً عن حالة المصرف ومركزه المالي ونقاط قوته وضعفه وانعكاس هذه المؤشرات على خلق بيئة مصرفية امنة وجذابة للودائع المصرفية التي تعد المصدر الرئيسي للأموال في المصارف اذ ان عمل المصرف يتركز بانه الواسطة بين العجز والفائض فالمصرف يتلقى الودائع ليقوم بإقراضها ويعطي ويأخذ الفوائد على ذلك وكذلك ان مؤشرات السلامة تعطي الثقة للزبائن في ان المصرف يحافظ على اموالهم اذ تنعكس في حالة الرضا والاطمئنان وتعزز جانب الثقة في المصرف وبالتالي ان الزبائن يودعون بالمصارف التي يثقون بها وبمتانة اصولها وكفاءة ادارتها وسلامة ارباحها من هذا يمكن طرح التساؤل الاتي ما دور مؤشرات السلامة المالية في تعزيز حجم الودائع المصرفية؟

2- اهمية البحث: تكمن أهمية البحث بالاتي:- يستمد البحث اهميته من خلال ما يقدمه من اطار نظري مهم في الجانب المعرفي فيما يخص مؤشرات السلامة المالية وتأثيرها في تعزيز حجم الودائع ان للسلامة المصرفية تأثير مهم في تعزيز حجم الودائع المصرفية مما ينعكس ايجابيا على حفظ واستثمار اموال الزبائن يثير البحث انتباه اصحاب الشأن في المصارف المبحوثة الى اهمية مؤشرات السلامة المالية وتأثيرها على تعزيز حجم الودائع كما تبرز اهمية البحث بالنسبة للمصارف العراقية الخاصة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للعينة المختارة في قياس تعزيز حجم الودائع بمؤشرات السلامة المالية.

3-اهداف البحث

1- الوقوف على تعزيز حالة وعوائقها السلامة المالية

2- الوقوف على اسباب تعزيز حجم الودائع المصرفية لما لها من انعكاس على حالة الرفاهية والتنمية المستدامة

3- تحديد التأثير الذي تلعبه مؤشرات السلامة المالية في تعزيز حجم الودائع المصرفية في مصارف القطاع الخاص

4- **فرضية البحث** :-لمعالجة مشكلة البحث يقدم الباحث الفرضية الاتية :يوجد تأثير لمؤشرات السلامة المالية في تعزيز حجم الودائع المصرفية.

5- **الحدود المكانية والزمانية للبحث:**-الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث بمجموعة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية محافظة بغداد, وهي كل من (مصرف اشور الدولي، مصرف بغداد، مصرف الخليج التجاري، مصرف الاقليم التجاري للاستثمار والتمويل، مصرف عبر العراق)

الحدود الزمانية: تمتد مدة اجراء البحث من (2015) ولغاية (2022).

6- **مجتمع البحث وعينته** :-يتكون مجتمع البحث من المصارف التجارية العراقية, أما عينة البحث اقتصرت على خمسة مصارف خلال المدة من (2015-2022) وذلك لملائمة بياناتها لإجراء الدراسة

7- **مخطط متغيرات البحث:**-في ضوء مشكلة البحث واهدافها وضمن إطارها النظري والتطبيقي تم تصميم مخطط متغيرات البحث بالنموذج الاتي :

شكل رقم (1) مخطط متغيرات البحث

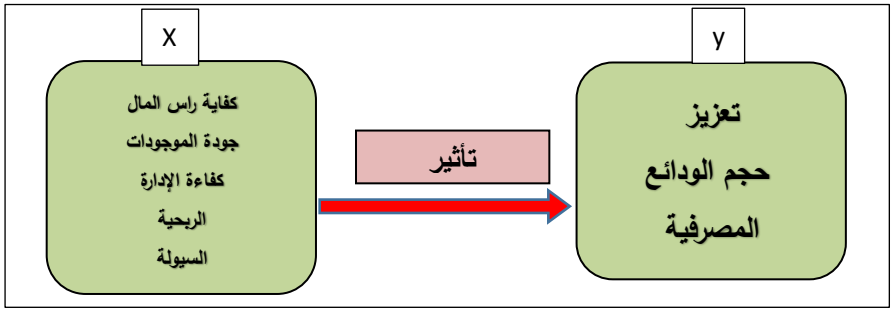

المصدر: اعداد الباحثان

ثانياً: دراسات سابقة

1- دراسة (ايمان و المولى، 2022)

عنوان الدراسة	العوامل المؤثرة في زيادة حجم الودائع في البنوك دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (BNA) وكالة تيارات
هدف الدراسة	هدف البحث الى تقديم اطار نظري ومفاهيمي عن الودائع المصرفية ومعرفة العوامل المؤثرة في زيادة حجمها واختبار لفرضيات البحث
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
اهم الاستنتاجات	يعتمد المصرف على السمات المادية في جذب الودائع وركز على السياسات التي يتبعها داخل المصرف ايضا في ادارة الودائع وان مستوى الوعي المصرفي له تأثير على حجم الودائع

2- دراسة (رحيم قاب سلمان،2021,)

العنوان	تحليل العلاقة بين السلامة المصرفية والاستدامة المصرفية
مشكلة الدراسة	مشكلة الدراسة جاءت مشكلة الدراسة للإجابة على التساؤلات الآتية ما مدى تطابق المصارف عينة البحث لأبعاد الاستدامة المصرفية ؟ والسؤال الاخر ما درجة الارتباط والتأثير بين مؤشرات السلامة والاستدامة المصرفية ؟.
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
أهم الأهداف	يهدف البحث إلى تحليل وتقدير العلاقة بين مؤشرين مهمين للقطاع المصرفي هما مؤشر السلامة المصرفية الذي تم اختيار ستة مؤشرات لذلك تستخدمها السلطة الرقابية ومستوحاة من نموذج CAMELS للرقابة المصرفية .
اهم الاستنتاجات	واتضح لنا عدد من الاستنتاجات أهمها على مستوى التحليل المالي احتفاظ المصارف بنسب عالية من السيولة وكفاية رأس المال أثرت بشكل واضح على التوظيف للأموال والعائد على حساب المخاطر، كما تبين ان جميع المصارف العينة نسبة قروضها المتعثرة مقبولة وضمن النسب المعيارية

3-دراسة (Edey, Malcolm :2010)

عنوان الدراسة	**Competition in the deposit market** المنافسة في سوق الودائع
مشكلة الدراسة	ومن الواضح أن الكثير قد تغير في الصناعة المصرفية لقد أصبحت البنوك أكثر تنوعا، سواء في مصادر تمويلها أو في نطاق الأعمال التي تمارسها. ولكن فيما يتعلق بموضوع اليوم، فإن الشيء الذي أريد التركيز عليه بشكل خاص هو التغيير في الطريقة التي تتنافس بها. وفي مرحلة ما بعد رفع القيود التنظيمية، أصبحت المنافسة أكثر حدة، وموجهة بشكل متزايد
نوع الدراسة	بحث في سوق الإيداع في استراليا لعام 2009
اهم الاهداف	تسليط الضوء على المنافسة القوية في هذا المجال ودراسة متوسط أسعار الفائدة التي قدمتها البنوك على "الودائع" الخاصة بمصطلح الإيداعات الخاصة بها في تاريخ هذه الدراسة،
اهم الاستنتاجات	وتوصلت الدراسة الى ان أحد زيادة حدة المنافسة بين البنوك في جذب الودائع هو الخبر السار للمودعين الا ان هذا الأمر هو العوامل التي تزيد مقدار التكلفة النسبية للأموال ومن ثم ارتفاع تكلفة الإقراض ، كما ان موجة المنافسة قد ساعدت في جعل المودعين أكثر حساسية للسعر ما يعني التأثير المستمر في ديناميكيات السوق

المحور الثاني/ التأطير النظري

أولاً : مفهوم الودائع المصرفية

1-تعريف الودائع المصرفية : والوديعة المصرفية (Bank Deposit) أو الادخار الائتماني كما يسميها بعضهم ، (هي الوعاء الادخاري الأكثر أهميه الذي تلجأ إليه المصارف التجارية وتتعامل معه ، بل إن الودائع المصرفية عدت في كثير من النظم الاقتصادية أفضل الأوعية الادخارية المتاحة لتعبئة المدخرات السائلة) (الزبيدي، 2000 :105) ويمكن ان نشير الى اهمية جذب الودائع فقد عرف جذب الودائع على انه عملية جذب للودائع من قبل المصارف وتعد الأساس لتشكيل قاعدة موارده، والعنصر الأساس للإمكانات المالية المصرفية، ويمكن عن طريق الادارة السليمة المتيقظة اختيار وتحديد تفضيلات لمصادر محددة لتخصيص الموارد لجذب الودائع ، وتعد هذه مهمة تكتيكية لضمان استقرار النظام المصرفي (Hubarieva et al :2017: 215).

وكذلك عرف قانون التجارة العراقي رقم (30) لسنة 1984 وديعة النقود بأنها (عقد يخول بمقتضاه المصرف تملك النقود المودعة فيه والتصرف فيها بما يتفق ونشاطه المهني مع التزامه برد مثلها للمودع، كما عرف قانون المصارف العراقي رقم (94) لسنة 2004 الوديعة بانها مال نقدي يدفع لشخص بعينه أو يودع في حساب ذلك الشخص كمبلغ دائن وحسب شروط الوديعة أو تحويل مبالغ من حساب الى حساب آخر مقابل فائدة او علاوة او من دونهما ويتم دفعها في وقت يتفق عليه مسبقاً او عند الطلب (الشمري، 2008: 343)

2- اهمية الودائع المصرفية: تمثل الودائع لدى المصارف التجارية أهمية كبيرة وتشمل القسم الأكبر من الموارد المتاحة للمصرف بغية استخدامها في أنشطته المتعددة فهي ضرورية لعمليات الاستثمار والاقراض وتقديم التسهيلات المصرفية وغيرها من الخدمات.. و بعبارة أخرى أن المصارف تستخدم أموال الغير من المواطنين أو الشركات أو المؤسسات المودعة لديها و تعد الودائع المصرفية اكثر خصوبة واقل تكلفة من رأس المال و الاحتياطات اد لا يمكن للمصرف أن يعتمد على رأس المال و الاحتياطات في تدعيم طاقته الاستثمارية كما أن تكلفة رأس المال و الاحتياطيات تفوق تكلفة الودائع المصرفية (اللامي، 2016 : 367) وتعد الودائع وسيلة مناسبة للحد من الضغوط التضخمية للبلدان حيث تمثل الودائع حجب جزء من الدخل الممكن التصرف به في شراء سلع وخدمات كمالية بما يؤدي إلى تقييد الاستهلاك والتخفيف من الضغوط التضخمية واثارها وهي تمثل عنصراً اساساً في التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي (طالب و حسن،2022: 100) و تبرز أهمية الودائع المصرفية عن طريق بيان أهميتها بالنسبة للمصارف وبالنسبة للمودعين و بالنسبة للاقتصاد الوطني وكمان مبين ادناه:

أ- بالنسبة للمصارف: تعتبر الودائع من مصادر التمويل المهمة للمصارف حيث تحدد قدرة المصارف على الاقراض بنسبة معينة من قيمة الودائع لديها و اجمالي قيمة الودائع يعطي للمصرف الفرع فضلاً عن توظيفاته واستثماراته، لتعدد خدماته المصرفية التي تحقق له ارباحه والتي يكون منها مخصصاته واحتياطاته، فلذلك تتسابق وتتنافس المصارف على جذب الودائع بمختلف الوسائل (الشرع و البديري، 2019 : 185) ان عملية الايداع تعتبر من اهم العمليات المصرفية بواسطتها يمكن للمصرف مباشرة عملياته، اذ ان الزبائن بمجرد ايداعهم لأموالهم ، فان المصارف تكون لها كامل الحرية في التصرف فيها واستعمالها ، بمجرد تسلم الودائع تصبح المصارف مالكة لها (نفيسة و فاطنة، 2021: 9) وتعد الودائع اكثر خصوبة واقل تكلفة من رأس المال ولا احتياطيات حيث لا يستطيع المصرف أن يعتمد عليها تدعيم طاقته الاستثمارية ، أن المصارف دور مهم في تعبئة ال مدخرات نحو جهات الاستثمار المنتجة التي تزيد من عملية تراكم رأس المال على مستوى الاقتصاد الكلي وخلق موجودات جديدة وكذلك تحسن القدرة الإنتاجية للموجودات القائمة ما يؤدي إلى زيادة الانتاجية (مجبل، 2020 : 394) تمثل الودائع الجانب الأعظم والمهم لموارد المصرف، كما أنها تكون القوة الشرائية التي يتم استخدامها في الوقت الحاضر أي أن الودائع مصدر مهم من مصادر السيولة في المصارف ويمكن القول بأن المصارف يمكن تشبيهها بالقلب داخل الجسم ويمكن أيضا أن نعتبر بأن الودائع هي شريان الحياة بالنسبة للمصارف باعتبارها أهم مصدر للأموال فيه, وهي أيضا المورد الحيوي الذي تعتمد عليه المصارف في كافة الأنشطة وبالمقابل فإن رأس المال والاحتياطات والاقتراض لا تمثل مصادر خصبة وحيوية يمكن للمصرف الاعتماد عليها في تدعيم وتطوير طاقته وإمكاناته الاستثمارية والتمويلية (ايمان والمولى، 2022: 4)

ب- بالنسبة للمودعين : وتبرز أهمية الودائع بالنسبة إلى جمهور المودعين والشركات والمؤسسات الحكومية المختلفة وغيرها من ناحية تحقق العديد من المزايا ، فالودائع لن تكون محلا للضياع أو السرقة ، ويمكن نقلها بسهولة تامة من دون تكلفة، أو مخاطر مهما كانت قيمتها وبعد المسافة بين الدافع والمتسلم كما ويمكن أن يستخدم المودع التسهيلات التي تقدمها المصارف ويمكنه الاستفادة ايضا من الخدمات المصرفية الكثيرة ومن أهمها دفتر الشيكات أو دفتر التوفير في تسوية معاملاته المالية كنوع من الضمان وتنظيم الحسابات وتحقيق الأمان ويحصل المودع عادة على فائدة (عائد على هذه الأموال المودعة في الحساب ، ولاسيما إذا كان هذا الإيداع لا يتعلق بالحسابات الجارية وإنما بالحساب التوفير (الجزراوي، 2011: 286)

وتعتبر الودائع عملية جيدة للحفاظ على النقود من مخاطر كثيرة محتملة كالضياع او السرقة وتعود الودائع على صاحبها بمكاسب مالية لا يمكنه الحصول عليها إذا احتفظ بالنقود معطلة بحوزته، حيث يحصل المودع على عائد فائدة على الأموال المودعة في الحساب، لاسيما إذا كان هذا الإيداع لا يتعلق بحساب جاري وإنما بحساب ادخاري(زاهية ونعيمة، 2022: 8)

ثانياً: الاطار النظري لمؤشرات السلامة المالية

1-تعرف على انها: وضع المعايير وتحسين الرقابة التي تؤدي إلى المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي (Flannery,2007:2) ويمكن تعريف مؤشرات السلامة المالية: بأنها عملية التحليل الشامل باستخدام مجموعة من المؤشرات التجميعية التي تقيس سلامة المؤسسات المالية لبلد ما، بتشخيص ومراقبة احترازية لمواجهة الصدمات الكلية بهدف تقويم القطاع المالي والحد من احتمالية فشله (فارس، كاظم،2022: 144) ويمكن تعريفها ايضا كونها تشير الى بقاء المصارف حية وفاعلة في سوق العمل : هي حالة تكون فيها المؤشرات المالية توصيف كفاية رأس المال وجودة الموجودات والسيولة والفعالية في حدود معينة لضمان قدرة المصرف على البقاء على قيد الحياة في ظروف السوق السلبية (Salina,2020:23)

1-1 **ضرورة السلامة المالية:** أبرزت الأزمة المالية العالمية الأخيرة في عام 2008 أهمية سلامة القطاع المصرفي والتقييم المستمر للمخاطر، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الاستقرار المالي والاقتصادي، اذ يلعب القطاع المصرفي دوراً أساسياً في الاقتصاد والمتمثل بتوفير السيولة والاحتياجات التمويلية لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة بما يُعزز من النمو الاقتصادي. اذ كانت المراكز المالية لعدد كبير من المصارف بداية الأزمة، مستقرة في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن تعثر مصرف ليمان براذرز أدى إلى انهيار المصارف الأخرى واحداً تلو الآخر بسبب مخاطر العدوى، بل وتعدى ذلك حدود الولايات المتحدة الأمريكية بحيث وضعت النظام المالي العالمي برمته في مخاطر. ازداد الاهتمام بدور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي من خلال استحداث السياسة الاحترازية الكلية والتي أضيفت لمهام السلطات الإشرافية. كذلك تنبهت البنوك المركزية بعد الأزمة إلى أهمية وضرورة تقييم ومتابعة المخاطر النظامية بشكل مستمر، وذلك من خلال دراسة تفعيل أدوات السياسة الاحترازية الكلية التي تهدف إلى الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المالي الكلي وبما يعزز من قدرته على تحمل الصدمات (صندوق النقد العربي, 2021: 13) ويحتاج المنظمون المصرفيون المشاركون في الأسواق المالية إلى أداة بسيطة وموثوقة لتقييم السلامة المالية للمصارف وللسلامة المالية تأثير عميق على النظام المصرفي بأكمله، اصبح إصلاح النظام المصرفي أولوية عالية على جدول أعمال سياسات البلدان فالإصلاح المصرفي يهدف إلى تحسين أداء المصارف وتقوية إدارة المخاطر وتعزيز القدرة تنافسية وبناء نظام مصرفي سليم وقابل للاستمرار على المدى الطويل يخدم التنمية الاقتصادية بشكل أفضل (حبي،2021: 43). اذ ينبغي لصناع السياسات تشديد ادوات احترازية كلية مختارة لمعالجة الجيوب التي تكمن فيها مواطن الضعف الكبيرة مع تجنب التشديد غير المنظم للأوضاع المالية ويبدو ان تحقيق التوازن بين احتواء مواطن الضعف المتراكمة وتجنب مسايرة اتجاهات الدورة الاقتصادية امر مهم في اجواء عدم اليقين التي تكشف افاق الاقتصاد (صندوق النقد الدولي، 2022: 4).ويتضح ضرورة وجود مؤشرات سلامة مالية لتقييم المصرف وسلامة عملياته، اذ تعد مؤشرات السلامة المالية جهاز انذار مبكر بالأزمات لما للجهاز المصرفي وسلامته من اهمية على مستوى الاقتصاد الوطني وان اي ضعف يصيب الجهاز المصرفي يلقي بظلاله على الوضع الاقتصادي كله لان المصارف هي حلقة الوصل بين وحدات الفاض ووحدات العجز في الدورة الاقتصادية وهي العمود الفقري للاقتصاد والتنمية . ولهذا ينبغي ان يتمتع موظفو المصارف بالخبرة اللازمة من توفير جميع وسائل المعرفة والتكنولوجية الحديثة كخطوة ضرورية من خطوات التفوق ونجاح المصارف(Ali & laftah,2023:156)

1-**2 محددات السلامة المالية:-** لمحددات السلامة المالية تأثير كبير على أداء المصارف وتنقسم المحددات داخلية وخارجية، فالداخلية محددات الاقتصاد الجزئي والخارجية المتغيرات التي تعكس البيئة الاقتصادية والقانونية للمصرف (Nassreddine, et al, 2013:20). وتتلخص أسباب عدم وجود استقرار مالي في أربع فئات رئيسية وهي (صندوق النقد العربي،2015: 4-5)

1- العوامل الداخلية للمؤسسة التي تشمل تباين المعلومات بصرف النظر عن مصادرها

2- العوامل المؤسسية التي تؤثر بدورها في الاقتصاد الكلي والموازنة العامة

3- العوامل الخارجية التي تتمثل في بنية الاسواق المالية الدولية التي ينتج عنها ازمات اسعار الصرف

4- وجود سياسات غير مستقرة وضعف قواعد الحوكمة

ان من ضروريات السلامة المالية وجود إدارة مخاطر مدركة للبيئة المحيطة وتقلباتها اذ ان إدارة المخاطر تعد من اهم الإدارات في المصارف اذ تساعد على الحفاظ على مستوى معقول من المخاطر في ظل التطور التكنولوجي والتبني الجديد للأنظمة المصرفية الالكترونية الحديثة الشاملة في تقديم الخدمات المصرفية ومنها خدمة الإيداع (الاحمدي و المعموري، 2023: 67)

ان اهم المحددات الخاصة بالسلامة المالية هي ما يأتي:-

1- حجم المصرف : وهو عبارة عن جميع الأصول الواردة ضمن الجانب المدين من الميزانية لأي مصرف ، وتشير معظم الدراسات إلى أهمية المقارنة بحجم الموجودات بالنسبة إلى كل من حقوق المساهمين والتمويل ومصاريف العمل ؛ للوقوف على مخاطر كل من التمويل ورأس المال والمصاريف ويمكن القول نه كلما زاد حجم الإنتاج أو المخرجات، كلما قلت تكلفة المدخلات، وهذا يتحقق بالنسبة للمصارف ذات الحجم الكبير ، والحجم يضم كل من التسهيلات والاستثمارات والنقد والأصول الثابتة؛ ولذلك فإن هذه الأصول يجب أن تختار بطريقة تمكن المصرف من تحقيق أقصى ربح ممكن، وهنا يمكن أن نطلق على هذه الأصول بأنها ذات كفاءة وتساهم في تعزيز السلامة المالية للمصرف(سمحان و جمعة، 2018: 87). هنالك شبه إجماع على مستوى الدراسات النظرية والتطبيقية العملية على أن المصارف (والشركات) الكبيرة تتمتع بسمعة افضل، فضلا عن الخبرة والقدرة على إدارة المخاطر و الاستفادة من اقتصاديات الحجم ولديها القدرة على التوسع والتنوع في انشطتها التشغيلية وهو ما يجعلها أقل تعرضا للمخاطر وذات عوائد اقل تذبذبا فضلا عن إمكانية الوصول إلى أسواق المال والمعلومات بشكل أكثر كفاءة كما يمكنها الحصول على تمويل بالديون بأقل التكاليف وهذا يعني ان المصارف ذات الحجم الصغير تكون عرضة للمخاطر وتتمتع بكفاءة اقل من المصارف الكبيرة وغير مستفيدة من اقتصاديات الحجم و تعاني من مشاكل السمعة وتكون عوائدها متذبذبة (قندوز و موعش،2022: 11)

2- ظاهرة التركزات : أن دواعي المحافظة على اوضاع المصرف وعدم تعريضه الى المخاطر يستدعي تجنب التركزات في نشاطات وأعمال المصرف وبكافة أشكالها إلا أن الملاحظ وجود هذه الظاهرة التي تتمثل في أغلب الأحيان في الاتي : (اسماعيل، 2017: 2-3)

أ- التركزات الائتمانية (خاصة أعضاء مجالس الإدارات وذويهم وأقاربهم) اي حصر الأئتمان في اشخاص معينين وغالبا ما يكونوا من أعضاء مجالس الإدارة او ذويهم

ب- التركزات الاستثمارية (خاصة في الاسهم والتركزات في قطاعات اقتصادية معينة

أ- التركزات في الودائع (من قبل مجموعة من الافراد)

ب- تركزات المساهمين في اسهم المصرف

ت- تركزات في الموجودات النقدية على حساب الاستثمارات والنشاطات الأخرى.

لقد ظهرت الكثير من الأزمات المصرفية بسبب التحكم غير الملائم في مخاطر التركز خلال السنوات الماضية كما أثبتت دراسات العديد من حالات التعثر أن العمل المشترك بينها كان عدم التعرف على المخاطر وعدم الدقة في كثير من الأحيان في تقدير مداها، الأمر الذي أدى إلى الإخفاق الذي تسبب في الكثير من الخسائر للمودعين، والمساهمين، وللاقتصاد ككل، اذ ان الأزمة المالية لعام 2008 ، كانت مرتبطة بمخاطر التركز، اذ ظهرت في أحد قطاعات السوق في الولايات المتحدة الأمريكية، وتحديداً في سوق الرهن العقاري الثانوي وانتشرت تداعيات الأزمة في جميع أنحاء العالم بسبب الخوف من أن المصارف ستتعرض لخسائر كبيرة لوجود مستثمرين في الأوراق المتعلقة بقروض سوق الرهن العقاري الثانوي في الولايات المتحدة الأمريكية (اسماعيل، 2021: 13).

3- الرقابة والتدقيق الداخلي: تتولى الرقابة أجهزة فنية تابعة للإدارة العليا للمصرف وتشمل الرقابة الداخلية للهيكل التنظيمي للمصرف وجميع الإجراءات والمقاييس المتبعة للتأكد من الصحة الحسابية لما هو مدون في الدفاتر والسجلات، وحماية موجودات المصرف من السرقة أو التلف أو الضياع، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين، وتشجيعهم على التمسك بالسياسات الإدارية المرسومة أو الموضوعة وتمارس هذه الأجهزة المتخصصة أعمالها بوسائل عدة منها الجرد الفعلي المفاجئ، والزيارات الدورية (التفتيش)، والتدقيق المحاسبي والتدقيق الإداري وفحص الأنظمة المختلفة المالية والإدارية والمحاسبية للتأكد من أنها تضمن الرقابة الذاتية من خلال الرقابة الثنائية والضبط الداخلي، أما نتيجة أعمال هذه الأجهزة فيتم رفعها في تقارير مكتوبة إلى رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو الجنة التدقيق وفق الترتيب المعمول به في المصرف المعني، ومن ثم متابعة هذه التقارير حيث ما تدعو الحاجة إلى ذلك(نهلة و جليسة،2022: 3). كما ينبغي أن يوفر المصرف لإدارة التدقيق الداخلي العدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة وبحيث يتم تدريبها ومكافأتها بشكل مناسب ويكون لإدارة التدقيق حق الحصول على أي معلومة والاتصال بأي موظف داخل المصرف كما تعطى كافة الصلاحيات التي تمكنها من اداء المهام الموكلة اليها وعلى النحو المطلوب (الشرايري، 2012: 413). مما تقدم يتبين ان للرقابة اهمية بالغة في تجنيب المصرف الوقوع في المحظور بمخالفة انظمة الرقابة والتدقيق والقوانين والامتثال المصرفي والذي يؤدي الى التعثر المالي والضرر بالسلامة المالية التي تسعى المصارف جاهدة الى الوصول اليها والى الاستقرار المالي.

المحور الثالث/ الجانب العملي

أولا : التحليل المالي الخاص بالمتغير التابع (حجم الودائع المصرفية) في المصارف عينة البحث

سيعتمد اجمالي الودائع المصرفية السنوية لعينة البحث للمدة (2015-2022)

جدول (1) حركة الودائع المصرفية للمصارف عينة البحث للفترة 2015 – 2022

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Exael

ت	السنة	مصرف اشور	مصرف بغداد	مصرف الخليج	مصرف الاقليم	مصرف عبر العراق
1	2015	120776425000	897310898000	409220684788	178829823000	96405847000
2	2016	94829661000	790048306000	427200844364	148071137498	78048305000
3	2017	81267219000	705572892000	265803562818	217291991000	33714307000
4	2018	177355803000	782173539000	232934933496	527180393380	37813458000
5	2019	139172738000	801174857000	201579972579	5888062280481	61124806000
6	2020	113093263000	1072372066000	180767475870	260438579904	39605463000
7	2021	156667084000	1157463988000	204966518867	444640553409	39171532000
8	2022	211847339000	1309292958000	225447864091	717735003200	38549813000
	المتوسط	136876191500	939426188000	268490232109	1047781220234	53054191375
	الانحراف المعياري	43656654174	215351259816	95861275204	1965641686914	23174774406
	الحد الأعلى	211847339000	1309292958000	427200844364	5888062280481	96405847000
	الحد الأدنى	81267219000	705572892000	180767475870	148071137498	33714307000
	الرتبة	4	2	3	1	5

من جدول (1) نلحظ ان نمو الودائع المصرفية في حالة تذبذب لسنوات البحث أي ان حجم الايداعات كان في ارتفاع وانخفاض خلال

مدد مختلفة وتعزى الى أسباب عديدة يمكن بيانها بايجاز وهي متمثلة بما تعرض له البلد من احتلال داعش ولما لهذا الاحتلال من اثر في الاقتصاد ككل والقطاع المصرفي بالخصوص اذ ان لهذه المصارف افرع في المناطث الساخنة وما تزامن معه من ركود اقتصادي وما تلى ذلك من اجتياح فايروس كورونا وما تسببه من اغلاق اثر سلبا في القطاع المصرفي والايداع على وجه الخصوص وان حالة التذبذب مستمرة في المصارف التي ابدت التزاما بمؤشرات السلامة والتي كانت اقل التزاما ولكن مع تحليل مؤشرات السلامة المالية الإجمالي وجد الباحث ان هنالك علاقة تأثير لمؤشرات السلامة المالية في تعزيز حجم الودائع المصرفية والشكل يمثل مسار الودائع خلال مدة البحث لعينة المصارف

شكل (2) نمو حجم الودائع المصرفية الإجمالي للمصارف عينة البحث للفترة 2015 – 2022

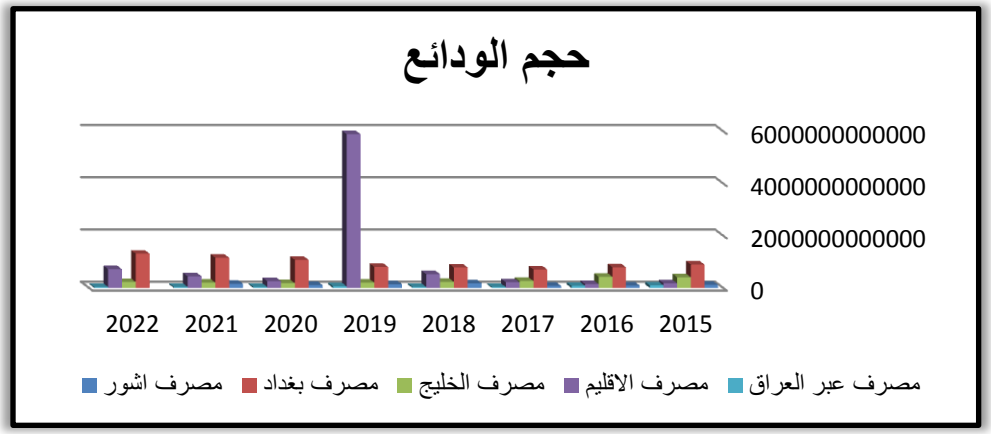

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Excel

جدول (2) متوسط مؤشرات السلامة المالية ونمو الودائع المصرفية

ت	المصارف	متوسط نمو الودائع المصرفية
1	مصرف اشور الدولي	16.57%
2	مصرف بغداد	%6.39
3	مصرف الخليج التجاري	%4.46-
4	مصرف الإقليم	34.70
5	مصرف عبر العراق	%13.43

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Exael

نلحظ في الجدول (2) النمو الذي كانت عليه الودائع خلال مدة البحث اذ ان القيم تمثل متوسط ما حصلت عليه المصارف من نمو في اجمالي الودائع السنوية

ثانياً: التحليل المالي الخاص بالمتغير المستقل (مؤشرات السلامة المالية) للمصارف عينة البحث

جدول (3) تصنيف CAMEL لأجمالي المصارف بالاعتماد على متوسط كل معيار لسنوات البحث للمدة 2015 – 2022

المصرف	مصرف اشور الدولي	مصرف بغداد	مصرف الخليج التجاري	مصرف الاقليم	مصرف عبر العراق
معيار كفاية راس المال	1	1	1	1	1
معيار جودة الموجودات	1	1	1.14	1	1
معيار كفاءة الإدارة	1	1	1	1	1
معيار جودة الأرباح	1	2	4	1.5	2.375
معيار السيولة	1	3.57	1	1.28	1
CAMEL	5	8.57	8.14	5.33	6.375

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Exael

ان الجدول (3) يمثل اجمالي ما تم التوصل اليه لمؤشرات السلامة المالية لعينة المصارف المبحوثة من خلال تحليل البيانات الخاصة بالمصارف وفقا لمعيار انموذج (CAMEL) ويتبين من الجدول (3) ان (مصرفي اشور الدولي، مصرف الاقليم) قد حصلا على افضل تصنيف لإجمالي مؤشرات CAMEL بمقدار (5)، (5.33) على التوالي مقارنة مع المصارف الاخرى لعينة البحث المتمثلة بمصرف عبر العراق والذي حصل على تصنيف اجمالي مقداره (6.357) ومصرف الخليج التجاري اذ حصل على تصنيف اجمالي مقداره (8.14) وحصل مصرف بغداد على تصنيف اجمالي مقداره (8.57).

من خلال الرجوع الى جدول (2) و(3) يمكن ان نقارن بين بيانات ما حصلت عليه الودائع المصرفية من نمو وما حصلت عليه المصارف من تصنيف مؤشرات السلامة المالية

جدول (4) نمو الودائع المصرفية ومتوسط مؤشرات السلامة المالية

ت	المصارف	متوسط نمو الودائع المصرفية	متوسط مؤشرات السلامة المالية CAMEL
1	مصرف اشور الدولي	16.57%	5
2	مصرف بغداد	%6.39	8.57
3	مصرف الخليج التجاري	%4.46-	8.14
4	مصرف الاقليم	34.70	5.33
5	مصرف عبر العراق	%13.43	6.375

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Exael

يوضح جدول (4) طبيعة العلاقة بين مؤشرات السلامة المالية و نمو الودائع المصرفية وتبين بان العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية وكذلك نلحظ ان مصرفي اشور الدولي ومصرف الاقليم قد حصلا على اعلى تصنيف في مؤشرات السلامة المالية مما انعكس ذلك طرديا على تعزيز نمو حجم الودائع المصرفية للعينة المبحوثة وهذا يعني اثبات فرضية البحث التي تنص على (يوجد تأثير لتعزيز حجم الودائع المصرفية من خلال مؤشرات السلامة المالية .

المحور الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

1-تبين ان هنالك تأثيراً واضحاً وجلياً للالتزام بمؤشرات السلامة المالية في تعزيز نمو الودائع لدى المصارف المبحوثة اي ان العلاقة طردية بين المتغيرين مؤشرات السلامة المالية وحجم الودائع المصرفية مما يعني قبول الفرضية.

2-تحتفظ المصارف عينة البحث بنسب سيولة عالية وهذا يوفر عنصر امان لها والقدرة على مواجهة سحوبات المودعين ولكن انعكس ذلك في الوقت نفسة في ربحية المصارف المبحوثة اذ كانت الربحية ليست بالمستويات والمديات المرجوة لجميع المصارف عينة البحث.

3-تبين من التحليل المالي لمؤشرات السلامة المالية على العينة المختارة في البحث ان المؤشرات التي حصلت على تقيم ضعيف او حرج دلت على وجود ثغرات في اداء المصارف وافتقارها للسياسات التي تحد من تأثرها بالأزمات الحاصلة بشكل مفاجئ , فضلا عن ضعف دراية الكوادر باستراتيجيات التصدي للازمات .

ثانياً : التوصيات

1- الالتزام بالمتابعة المستمرة من قبل ادارات المصارف لتقييم السلامة المالية بالشكل الذي يواكب الطرق والاساليب الحديثة لمواجهة مخاطر الفشل المالي والتحديات البيئية المختلفة بما يضمن حقوق المودعين.

2-ان توفير وسائل ايداع الكترونية من شأنه المساهمة في جذب المدخرات من الزبائن من خلال توفير الوقت وتقليل الجهد وتسهيل الاجراءات الروتينية والتي تتم من خلال الايداع التقليدي ضرورة تجنب السياسات التحوطية والتي تنعكس بشكل سلبي على الارباح لدى المصارف فالالتزام الشديد بالتحوط يعود بشكل سلبي على الارباح وبالتالي اتباع سياسات تستثمر السيولة المالية بشكل امثل.

3-استثمار السيولة والودائع المتاحة لدى المصارف بالشكل الامثل مما ينتج عن ذلك زيادة في الربحية وكذلك توليد ودائع مشتقة مما ينعكس على الاداء الامثل للمصرف وعلى جذب الودائع وزيادة حجمها.

المصادر

1- الاحمدي،علي محمد نايف والمعموري، د.علي محمود ثجيل.(2023) " تدقيق النظام المصرفي الالكتروني الشامل للكشف عن مخاطر الاعمال التشغيلية، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، المجلد 18، العدد 64

2- اسماعيل، عصام.(2021)" مخاطر اتركز الائتماني في المؤسسات المالية والمصرفية" صندوق النقد العربي، ابو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة

3- اسماعيل، علي محسن(2017)" من اجل قطاع مصرفي عراقي رصين " ، البنك المركزي العراقي.

4- ايمان، عفان ذهبية و المولى، جلول عبد(2022) " العوامل المؤثرة في زيادة حجم الودائع في البنوك، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (BNA) وكالة تيارت ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة بن خلدون تيارت

5- الجزراوي إبراهيم محمد علي(2011) "تحديد صافي ربحية الحسابات الجارية و الودائع استخدام نموذج رياضي تركيب تطبيق في مصرف الشرق الأوسط للاستثمار ش م خ خلال المدة من 2007 إلى 2009 مجلة العلوم الاقتصادية"

6- حبي،ميساء سعد جواد (2021) الأثر المتكامل لمخاطر الائتمان و سعر الفائدة و انعكاساته في السلامة المالية للمصارف باستعمال نموذج ARDL" دراسة مقارنة لعدد من المصارف الأمريكية والتركية والعراقيه للمنتدى من 2005 إلى 2019 وتروح الدكتوراه جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد

7- زاهية، شابلي و نعيمة، دادة موسى. (2022) " دور استراتيجية جذب الودائع لدى البنوك الجزائرية في تعبئة الموارد ، دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك سوسيتي جنرال وبنك السلام خلال الفترة (2016- 2020) رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر

8- الزبيدي ، حمزه محمود (2000)" ادارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان" الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق

9- سمحان، حسين محمد حسين و جمعة خالد كامل (2018) "اثر حجم المصارف الإسلامية و مخاطر عملياتها على ربحية أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة " دراسات علوم الشريعة والقانون المجلد 45 العدد 1 جامعة الزرقاء الاردن

10- الشراري، جمال عادل.(2012).”أثر بيئة الضبط والرقابة الداخلية على جودة التدقيق الداخلي لدى البنوك الإسلامية العاملة في الأردن " المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، العدد 4، المجلد 10.

11- الشرع، عقيل شاكر عبد و البديري، سيف مالك جابر(2019) " دعم سياسة الوداع المصرفية وفق نظرية الخصوم" ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد 11 العدد 1

12- الشمري، صادق راشد. (2008) " إدارة المصارف الواقع التطبيقات العملية" ، الطبعة الاولى، مطبعة الفرح، بغداد

13- صندوق النقد الدولي، (2022) " ملخص واف لتقرير الاستقرار المالي العالمي

14- صندوق النقد العربي ، امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (2015) " العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي ، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

15- صندوق النقد العربي ، و مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (2021) " تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية الدائرة الاقتصادية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

16- الشراري، جمال عادل.(2012).”أثر بيئة الضبط والرقابة الداخلية على جودة التدقيق الداخلي لدى البنوك الإسلامية العاملة في الأردن " المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، العدد 4، المجلد 10.

17- طالب، نوال حامد و حسن، حنان عبد الله (2022) " علاقة توطين الرواتب ونمو حجم الودائع المصرفية " مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، المجلد 17، العدد 61

18- فارس، علي أحمد و كاظم، عذراء شهيد (٢٠٢٢) " تقويم السلام المالية للمصارف " دراسة تطبيقية مقارنة لعينيي من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمادة 2005 – 2019 المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 18 ، العدد 72

19- قندوز، عبد الكريم و موعش، محمد.(2022). " محددات كفاية راس مال المصارف" صندوق النقد العربي

20- اللامي، علي حسين نوري (2016) " أثر الودائع في صافي دخل المصارف " مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 48

21- مجبل، رسل عمر (2020) نظام تأمين الودائع ودوره في تحقيق الأمان المالي للمدى من 2010 إلى 2018 دراسة تجارب بلدان مختارة مع الإشارة إلى العراق مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية المجلد 26 العدد 124

22- نفيسة، بطي و فاطنة هيري. (2021) " اشكالية استرداد الودائع المصرفية " رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة احمد دراية

23- نهلة، ميلي و جليسة، غفار.(2022)." اثر نظام الرقابة الداخلية على الاداء المالي في البنوك التجارية دراسة ميدانية في بنك الفلاحية والتنمية الريفية وكالة قالمة" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم المالية والمحاسبية.

24- رحيم، قاب سلمان.(2021) " تحليل العلاقة بين مؤشرات السلامة المصرفية والاستدامة المصرفية"، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة

25. Aigul P. Salina,(2020) ."An assessment of the financial soundness of the Kazakh banks" Satbayev Universit
26. Ali,H.Tariq & Dr. Laftah.Baydaa(2023).''Attitudes of banking leaders towards practicing strategic foresight and its relationship to organizational brilliance'' vol.18,iss65
27. Flannery,Mark J,(2007)." supervising Bank safety and Soundness :Some open Issues federal Reserve Bank of Atlanta, first and second quarters
28. Hubarieva I., Lebid O., Zuieva O., (2017), "Determining the Priority Sources for attracting", Jourual Banks and Banks Systems, 12 (3), 215-227
29. Nassreddine, &Fatma and Anis(2013). '' Determinants of Banks Performance: Viewing Test by Cognitive Mapping Technique A Case of Biat,'' International Review of Management and Business Research Vol.(1).
30. Edey, Malcolm.(2010). " Competition in the deposit market", the Australian Retail Deposits Conference
31. **https://www.amf.org.ae/ar/financial-sector/financial-stability**